أسس موازنة الشاطبي في (المقاصد الشافية) بين كتابي ابن مالك (الألفية والتسهيل) دراسة وصفية تحليلية

عبد العزيز بن سليمان الملحم (*)

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أسس موازنات الشاطبي في المقاصد الشافية بين كتابي ابن مالك الألفية والتسهيل ،والتعرف على صورها .

وقد اتسمت هذه الموازنات بعمق التحليل والتعليل، وبعد القراءة المتأنية لتلك الموازنات اتضح لي أن الموازنات التي عقدها الشاطبي تقوم على أسس مختلفة، فأحيانًا يصرح بوجود تناقض بين كلام ابن مالك في الألفية وكلامه في التسهيل ، وتارة يرجح عبارة في أحد الكتابين على أخرى، أو يشير إلى تقييد الكلام في كتاب وعدم تقييده في الآخر، أو يستحسن عبارة الناظم في أحد كتابيه، ونحو ذلك، وهذه الأسس تدعونا إلى التطرق إلى صور الموازنات، وشخصية الشاطبي في الموازنات.

الكلمات المفتاحية: أسس الموازنات، ابن مالك، الشاطبي، الألفية ،التسهيل، المقاصد الشافية .

(*) المحاضر في قسم اللغة العربية - كلية التربية بالزلفي ـ جامعة المجمعة- المملكة العربية السعودية.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

تُعدّ ألفية ابن مالك من أهمّ مؤلفاته التي اشتهرت في الأوساط العلمية، وفاقت كل مؤلف ،وأقبل طلاب العلم عليها حفظاً وشرحاً وتعليقاً وإعراباً .

وممن قام بشرح الألفية الإمام أبو إسحاق الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية) ،و كتابه هذا من أهم شروح الألفية المطولة؛ لم يؤلف عليها مثله بحثًا وتحقيقًا(١) .

ويعد هذا الكتاب فتحًا جديدًا في النحو لما تضمنه من التحليل والتعليل للمسائل النحوية، وما اشتمل عليه من فكر ثاقب ورأي صائب في تحليل ألفية ابن مالك(٢).

وقد عقد الشاطبي في شرحه على الألفية جملة من الموازنات بين كلام ابن مالك في النظم وكلامه في التسهيل محاولاً الربط بينهما ،وكل ذلك يدعو إلى التساؤل عن أسس الموازنة التي استند عليها في موازناته؟، وما صورها؟، وما مدى بروز شخصية الشاطبي في الموازنة؟.

وتكمن أهمية هذه الورقة في النقاط التالية:

- **التعرف على أسس الموازنات التي وردت في المقاصد الشافية .**
- **بيان منهج الشاطبي في موازناته وطريقته فيها.**
- **التعرف على صور الموازنات.**

الدراسات السابقة :

لم أقف ــ فيما أعلم ـ على دراسة مطابقة أو قريبة من هذه الورقة، وإنما وقفت على مجموعة من الدراسات تتركَّز غالبيتها حول اعتراضات الشاطبي على ابن مالك، أو تعقبات الشاطبي لأحد العلماء ، أو تدور حول الأصول والأدلة النحوية عنده، أو اختياراته.

---

(١) ينظر: التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط٢(ليبيا، دار الكاتب،٢٠٠٠م)،٤٩.

(٢)ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ،تحقيق/عبد الرحمن سليمان العثيمين، وآخرين(مكة المكرمة ،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ،٢٠٠٧م)،١/هـ ــ ي .

المنهجية:

بعد الاطلاع على الموازنات في كتاب (المقاصد الشافية)،وفحص النظر فيها اقتضت طبيعة هذه الورقة أن تكون قائمة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لأن كلام الشاطبي في موازنته يحتاج إلى وصف وتحليل ، فمن خلال المنهج الوصفي يتم التعرف على أسس الموازنات، ومن خلال التحليل يستخرج أنواعها وصورها .

ولقد تتبعت موازنات الشاطبي بين الكتابين فوجدت أن الأسس قد تتكرر في بعض الموازنات، فاقتصرت على نماذج منها تبين تلك الأسس، وتكشف صور الموازنات، وتبرز شخصية الشاطبي.

وقد مهدت لهذه الورقة بمقدمة تبين أهمية ألفية ابن مالك وشرح الشاطبي له، وبمسوغات اختياره، ومنهجية هذه الورقة، ثم مهدت لهذه الورقة بذكر تعريف موجز لمفهوم الموازنة، وتطرقت إلى أراء النحاة في تعدد رأي العالم في المسألة الواحدة، ثم قسمت هذا الورقة إلى ثلاثة محاور، فتناولت في المحور الأول أسس الموازنات، وفي الثاني صورها ،وفي الثالث شخصية الشاطبي عند عقده للموازنة، ثم ذيلت هذه الورقة بذكر أهم النتائج التي توصلت لها.

.التمهيد:

سعى الشاطبي في شرحه للألفية لربط بين مؤلفات ابن مالك وخصوصًا الألفية والتسهيل، ومن خلال قراءتي لكتاب(المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية)وقفت على عدد من الموازنات عقدها الشاطبي بين كتابي ابن مالك(الألفية والتسهيل)،ومن أمثلة تصريحه بالموازنة قوله :" وإذا وازنت بين عبارته في التسهيل وهذا النظم عرفت فَرْقَ ما بينهما"[١].

وقبل الحديث عن أسس وصور الموازنات النحوية التي وردت عند الشاطبي يجدر بنا أن نسلط الضوء على مفهوم الموازنة التي وردت في العنوان .

(١) الشاطبي، مرجع سابق،٤٨٨/٢.

مفهوم الموازنة :

ورد في المعجم أن معنى الموازنة هو المقابلة والمعادلة بين الشَّيئين فـ" وازنتُ بين الشَّيئين مُوازنةً ووِزاناً ، وهذا يُوازِنُ هذا إذا كان على زِنَته أو كان مُحاذيه"(١) ، و" وازنهُ : عادلهُ، وقابلهُ ، وحاذاهُ " (٢).

أما الموازنة اصطلاحاً فهي:" منهج نقدي تطبيقي يرمي الى تحقيق أحد الغايتين : الوصف والحكم، أو كليهما معاً ، وذلك بدراسة عملين أدبيين أو أكثر دراسة شاملة على وفق معايير نقدية تختلف من ناقد لآخر تبعاً لمذهبه في الأدب ونقده "(٣) .

والموازنة كمنهج أدبي نقدي نضج على يد الأمدي بعد أن وضع كتابه: (الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري)، أما في النحو العربي فقد شاعت الموازنات النحوية وكثرت مجالاتها وتعددت موضوعاتها.

الموازنة بين الآراء :

تعدد آراء النحوي أمر مقبول؛ لأنه قد يكون له نظر في وقت تأليفه لكتاب لا يرتضيه في كتاب آخر ،وذلك نظرًا لاختلاف الدليل وعمق التفكير.

وقد تنبّه بعض النحاة لهذه الظاهرة فوضحوا كيفية التعامل تجاه هذه الظاهرة ،ومن ذلك ما صنعه ابن جني في كتاب الخصائص، حيث عقد بابًا سماه" باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين"(٤).

وقد أشار إلى ذلك الشاطبي، حيث قال:" ولا بد هنا من بث القاعدة الأصولية باختصار، فهي محتاج إليها، في هذا الموضوع، وذلك أن العالم إذا صدر عنه قولان، ظاهرهما التضاد، فطريقة ابن جني أنه إما أن ينص على الرجوع عن أحدهما أولا، فإن نص على الرجوع فظاهر، وإن لم ينص، فإما أن يكون أحدهما

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ،(دار صادر ،بيروت،١٤١٤ه)،٤٤٧/١٣، مادة(وزن).

(٢) الفيروز آبادى، القاموس المحيط، (بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر،٢٠٠٥م)، ١٢٣٨.

(٣) الزاملي ،إسماعيل خلباص ،الموازنة منهجاً نقدياً قديماً وحديثاً ،(رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩م) ١٨.

(٤) ابن جني، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار(القاهرة : دار الكتب المصرية،١٣٧٢هـ)، ٢٠١/١.

مرسلًا والآخر معللًا أو لا، فإن كان كذلك أخذ له بالمعلل، وإن لم يكن كذلك، فإن كانا مرسلين بحث عن التاريخ وأخذ بالمتأخر..." (١).

وسوف أتعرض بالمحور التالي لأسس الشاطبي التي أعتمد عليها عند عقده للموازنة بين الكتابين.

المحور الأول :أسس الموازنات في كتاب المقاصد الشافية:

نقل الشاطبي في كتابه جملة من الموازنات بين الألفية والتسهيل، محاولاً الربط بينهما،ولم يكن الشاطبي في موازناته طالب عثرة ، وإنما كان آخذا بآدب العلماء كله، فنجده يحاول الاعتذار عن ابن مالك في بعض المسائل النحوية التي قد يظهر لأول وهلة أن ابن مالك خالف فيه نفسه بين الكتابين، والملحوظ أنه في إجاباته عنها ظاهر الإنصاف كثير التحري لا يؤاخذ على الزلة ولا يهول الأمور إذا وجد الهفوة.

ومن أمثلة ذلك قوله:" أن مخالفة كلامه في القياس اختلاف رأي في وقتين، فرأى هنا ... ورأى في التسهيل...ولا نكير في مثل هذا لاسيما وهو مجتهد مصرح في كتبه بالانتصاب في منصب الاجتهاد"(٢).

وقد قامت موازنات الشاطبي بين كتابي ابن مالك الألفية والتسهيل، على عدة أسس، ويمكن إرجاع هذه الموازنات التي أوردها في كتابه إلى عدة أسس، مع الإشارة إلى أن بعض هذه الأسس قد تتداخل مع غيرها، وهي كالنحو التالي :

الموازنات في الحدود:

كانت موازنات الشاطبي على الحدود قليلة بالنسبة إلى غيرها، ومن ذلك ما ذكره عند قول ابن مالك في أول باب التصريف :

حرفٌ وشبهُهُ من الصَّرفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيُّ

فعقد الشاطبي موازنة بين الألفية والتسهيل، فقال:" ولم يَحُدَّ الناظمُ التصريفَ، وكان من حقِّه هذا ، وقد حدَّه في التسهيل بأنه : " علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك"(٣)"(٤).

---

(١) الشاطبي، مرجع سابق،٤٤١/٥.

(٢) الشاطبي، مرجع سابق،١٢٣/٩.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، (القاهرة: دار الكاتب العربي،١٣٨٧هـ)،٢٩٠.

(٤) الشاطبي، مرجع سابق ،٢١٨/٨.

يتضح من كلام الشاطبي أن الأساس الذي اعتمد عليه في هذه الموازنة هو ترك حد التصريف في الألفية، بينما حده ابن مالك في التسهيل ،ولذلك فقد فضل ما فعله ابن مالك في التسهيل، وهذا الأساس الذي اعتمد عليه الشاطبي لا ينبني عليه حكم ،إنما هو في منهج الرجل وطريقته.

الموازنات في الشروط:

تعرض الشاطبي لجملة من الموازنات التي اشترط فيها ابن مالك شرطًا لم يشترطه في كتابه الآخر، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الشاطبي عند حديثه عن شروط حذف عائد الاسم الموصول المجرور بحرف الجر، وذلك عند قول ابن مالك :

كَـــذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَـ(مُرَّ بالَّذِي مَـــرَرتُ فَـهْوَ بَرّ)

فعقد الشاطبي موازنة بين الكلاميين،فقال:" والرَّابعُ: ألاَّ يكون المتعلِقُ الثَّاني مبنيًا للمفعول، بحيث يقام المجرور مقام الفاعل، وذلك ظاهرُ من تمثيله، وهو ضروري الاشتراط، وقد فاته ذكره في(التسهيل) [1]، وهو مستدركٌ عليه ، فإنِّه إن كان المجرور مقامًا مقام الفاعل لم يجز حذفه، وذلك نحو: مررتُ بالذي مُرَّ به، فلا تقول هنا: مررتُ بالذي مُرَّ ؛لأنه يبقى الفعل بلا فاعلٍ، ولا نائب عنه، وذلك فاسدٌ " [2].

أقام الشاطبي هذه الموازنة على أساس عدم اشتراط ابن مالك في التسهيل ألا يكون المتعلِقُ الثاني مبنيًا لما لم يسم فاعله، ويرى أن هذا الشرط يفهم من المثال الذي أورده ابن مالك في الألفية، وهذا مما يستدرك عليه؛ لأن ذكره ضروري؛ لأن المجرور ينوب عن الفاعل فلابد من ذكره ، فلو كان المتعلِقُ الثاني مبنيًا للمجهول لم يجز حذف العائد ،فالشاطبي يفضل ما في الألفية على ما في التسهيل ؛ لأن ترك اشتراط ذلك في التسهيل سيؤدي إلى جواز أن يبقى الفعل بلا فاعل ولا نائب عنه، وذلك فاسد، لذا كان على ابن مالك أن يذكر الشرط.

(١) ينظر: ابن مالك ،مرجع سابق،٣٤، ٣٥.
(٢) الشاطبي، مرجع سابق، ٥٤٥/١.

ومن أمثلة ذلك ـ أيضًا ـ ما ذكره الشاطبي في مسألة جمع (فُعْل) إذا كان اسمًا معتل العين أو اللام على (فِعَال)،وذلك عند قول ابن مالك:

و(فَعَلٌ) أيضـًا لهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ

أَوْ يَكُ مُضْعَفاً، وَمِثْلُ (فَعَلِ) ذُو التَّا و(فُعْلٌ)مَعَ(فِعْلٍ)فَاقْبَلِ

فنبه الشاطبي إلى أنه كان ينبغي لابن مالك له أن يشترط كونه غير معتل العين أو اللام؛ لأن ما كان معتل العين فإنه يجمع على (فِعْلان)،وما كان معتل اللام فإنه يجمع على (أفعال)،ثم عقد موازنة بين الألفية والتسهيل فقال : "...الاسم أيضًا لا يقاس فيه (فِعَالٌ) هكذا مطلقاً ، بل لابد من اشتراط ألا يكون معتل العين ، وألا يكون معتل اللام ... نصَّ عليه سيبويه[١] وغيره، بل المؤلف في التسهيل[٢] ... فهذا إخلال كما ترى" [٣].

الموازنات في الأحكام النحوية:

من الأسس التي اعتمد عليها الشاطبي في موازناته اختلاف الحكم النحوي في المسألة الواحدة عند ابن مالك، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الشاطبي في مسألة حكم إسناد (عسى) و(أوشك) و(اخلولق) لـ (أن يفعل)، وذلك عند قول ابن مالك:

وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

فعقد الشاطبي موازنة بين كلام ابن مالك في الألفية وكلامه في التسهيل فقال:" وإذا تقرّر هذا بقى على الناظم دَرْكٌ من وجهين أو ثلاثة؛ فإنه قَصَر هذا الحكم على (عسى) وحدها دون (اخلولق) و(أوشك)، فاقتضى أنهما غير داخلين معها. وهذا غيرُ مستقيم، بل هما داخلان مع عسى في الحكم؛ لأنك تقول:

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،(القاهرة :مكتبة الخانجي،١٤١٢ه)، ٥٠٢،٥٩٣/٣.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل:" من أمثلةِ جمع الكثرة (فِعَال)، وهولـــ(فَعْلٍ) ... ولاسم على(فِعْل)أو(فُعْل) مالم يَكُن كـ(مُدْيٍ) أو(حوتٍ)" .
ابن مالك ، مرجع سابق ،٢٧٣.

(٣) الشاطبي، مرجع سابق،٧/ ١٣٦.

الزيدان أوشك أن يقوما... وقد نص على ذلك في التسهيل[١] ، فاقتصاره على (عسى) إيهام يقتضي إخراج غيرها "[٢].

يتضح من نص الشاطبي أنه يرى أن ابن مالك قصر هذا الحكم على(عسى) وحدها في الألفية، دون (اخلولق) و(أوشك)،فاقتضى كلامه أنهما غير داخلين في الحكم، وهذا غير مستقيم من ابن مالك؛ لأنهما داخلان مع(عسى) في الحكم، ثم أشار إلى أن هذا منصوص عليه للمؤلف في التسهيل وغيره .

ومن الأمثلة على ذلك ـ أيضًا ـ ما ذكره الشاطبي في مسألة جمع (فَعَلة)إذا كانت معتلة اللام أو مضعفة على (فِعَال)، وذلك عند قول ابن مالك:

و(فَعَلٌ) أيضـًا لهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ

أَوْ يَكُ مُضْعَفاً،وَمِثْلُ (فَعَلِ) ذُو التَّا ..... "

فعقد الشاطبي موازنة بين كلام ابن مالك في الألفية وكلامه في التسهيل فقال :" وأما البناء الرابع: وهو (فَعَلة) فإنه جعله في الحكم مثل: (فَعَل) العديم الهاء، وقد تقدم له في (فَعَلٍ) حكمان، أحدهما: عموم (فِعَال) له اسمًا كان أو صفة، والثاني: استثناء المعتل اللام والمضاعف.

فأما الحكم الأول فصحيح؛ لأن (فَعَلة) في الصفة جمعها على (فِعَال) كـ(حَسَنة) و(حِسَان).

وأما الحكم الثاني فغير صحيح؛ لأنه لم يستثن في كتاب التسهيل المضاعف ولا المعتل اللام[٣]، بل جعل (فِعَالًا) جمعًا له على الإطلاق، وسواءٌ أكان مضاعفًا أم لا، وسواءٌ أكان معتل اللام أم لا، وكذلك يقول غيره "[٤] .

يتضح من نص الشاطبي أنه يرى أن حكم (فَعَلة) كحكم (فَعَل) العديم الهاء، وأن ما في التسهيل هو الصحيح؛ لأن ما كان على(فَعَلة) يجمع على (فِعَال) بغير

---

(١)قال ابن مالك في التسهيل :"ويُسند (أوشك) و(عسى) و(اخلولق) لـ(أن يفعل)، فيغني عن الخبر، ولا يختلفُ لفظُ المُسند لاختلاف ما قبله، فإن أُسنِد إلى ضميره اسماً أو فاعلاً طابقَ صاحبهُ معها كما يطابقُ مع غيرها ". ابن مالك ، مرجع سابق ،٦٠.

(٢) الشاطبي ، مرجع سابق،٢٩٧/٢ ،٢٩٩.

(٣) قال ابن مالك:" من أمثلةِ جمع الكثرة (فِعَال)،وهو لـ(فَعْلٍ)...ولـ(فَعَلٍ)اسماً غيرَ مُضاعف ولا مُعتلَّ اللَّام، ولـ(فَعَلة)".ابن مالك ،مرجع سابق، ٢٧٣،٢٧٢.

(٤) الشاطبي، مرجع سابق ،١٣٥/٧.

الشرطين اللذين يشترطان في (فَعَل)، ويرى أن ما في الألفية غير صحيح، وأن ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل هو قول غيره من النحاة.

الموازنات في العبارات:

من الأسس التي اعتمد عليها الشاطبي في موازناته عبارات ابن مالك، فأحيانًا يطلق ابن مالك العبارة في أحد الكتابين؛ فيتعرض الشاطبي لهذه العبارة ويوازن بينهما، ويشير إلى أن العبارة تحتاج إلى تقييد، أو تحديد، أو تفصيل، أو تحرير، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الشاطبي في مسألة حذف الخبر وجوبًا بعد (لولا) الامتناعية والقسم الصريح، وذلك عند قول ابن مالك :

وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ، وَفِي نصِّ يَمِينٍ ذا اسْتَقَرْ

فوازن الشاطبي بين الألفية والتسهيل، فقال:" ويلزم المؤلف في التسهيل[١] حين قَيّد (لولا)، أن يُقيِّد القسم الصريح بكونه من جملة ابتدائية فيتحرز من الجملة الفعلية، فالأحسن ما فعل هنا"[٢].

يرى الشاطبي أن مالك لم يُقيِّد (لولا) في الألفية بكونها امتناعية اعتمادًا على أنه لا يقال: إن الخبر محذوف إلا إذا كانت الجملة اسمية ،وكذلك لم يُقيِّد القسم بأنه جملة اسمية للعلم بأن الخبر لا يحكم عليه إلا والجملة اسمية ،بينما قيّد (لولا) في التسهيل بكونها امتناعية، احترازًا من التحضيضية التي تقع بعدها الجملة الفعلية، فكان عليه أن يُقيِّد القسم بكونه جملة اسمية، كما قيّد (لولا).

ومن أمثلة ذلك ـ أيضًاـ ما ذكره في مسألة المقصود بالمنادى المبني الذي يُتبع بمضاف، وذلك عند قول ابن مالك:

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ(أَلْ) أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ(أَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ)

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ،وَاجْعَلَا كمُسْتَقِلٍّ نَسَقًـــا وَبَـــــدَلَا

فوازن الشاطبي بين الألفية والتسهيل، فقال:" ...وكذلك سائر التوابع يجري فيها مع المبنى على غير الضم ما يجري مع المبني على الضم من الحكم، ولذلك

(١) قال ابن مالك :"ويحذف الخبرُ جوازًا لقرينةٍ، ووجوبًا بعد (لولا) الامتناعية غالبًا ، وفي قَسمٍ صريح " .
ابنُ مالك، مرجع سابق، ٤٤.

(٢) الشاطبي ،مرجع سابق ،١٠٩/٢.

قال في التسهيل ... فقال: كمرفوع[١]، ولم يقل: من منادى مضموم، وبيّن في الشرح مراده من ذلك [٢]، فكان من حقه هنا أن يُحرر عبارته "[٣].

ذكر الشاطبي أن عبارة ابن مالك تحتاج إلى تحرير؛ لأنه خص التابع بذي الضم دون غيره، فاقتضى أنه لا يدخل في هذا الحكم غير المضموم كالمثنى وجمع المذكر السالم؛ لأنهما لا يبنيان على الضم، ثم ذكر أن هذا غير صحيح؛ لأن الحكم يشملهما ،ولذلك فضل ما في التسهيل على ما في الألفية؛ لأن ابن مالك جعل في التسهيل حكم التابع المذكور بعد كل منادى مبني، بينما جعل الحكم في الألفية خاصًا بالمنادى المبني على الضم فقط .

ومن أمثلة ذلك ـ أيضًا ـ ما ذكره في مسألة النسب لجمع التكسير، وذلك عند قول ابن مالك:

وَالوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبَاً لِلجَمعِ إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالوَضعِ

فعقد الشاطبي موازنة بين الألفية والتسهيل فقال: "...وهو من اختصاره الحسن، إذ أتى فيه بأمرين: أحدهما: جمع هذه الأنواع في هذا اللفظ اليسير، وهو أخصر بكثير من لفظه في التسهيل[٤] ...والثاني: إتيانه بلفظ مشعر بالعلة التي لأجلها نسب إلى الجمع بلفظه، وهي: مشابهته للواحد بالوضع؛ إذ هي العلّة لذلك الحكم، ولم يأت في التسهيل بشيء من ذلك، فهذا الكلام من محاسن اختصاره في هذا النظم"[٥] .

يتضح من نصّ الشاطبي السابق أن الأساس الذي اعتمد عليه في استحسان عبارة ابن مالك في الألفية وتفضيلها على عبارة التسهيل الاختصار والشمول؛

---

(١) قال ابن مالك في التسهيل:" لتابعِ غير(أيٍّ)، واسم الإشارةِ من منادى كمرفوعٍ، إن كان غيرَ مُضافٍ الرفعُ والنصبُ".
ابن مالك ، مرجع سابق ،١٨١.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،١٤١٠هـ) ،٤٠١/٣.

(٣) الشاطبي ، مرجع سابق ،٣٠٧/٥.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل: "ويُنْسبُ إلى الجمع بلفظِ واحدِهِ إن استُعمِل، وإلَّا فَبِلَفظِهِ، ورُبَّما نُسِبَ إلى ذي الواحِدِ بلفظه لشبهِهِ بواحد في الوزن وصلاحيةِ الجمع، وحُكمُ اسمِ الجمعِ والجمعِ الغالبِ والمُسمَّى به حُكمُ الواحدِ، وذوُ الواحد الشّاذُّ كذي الوَاحِدِ القَيَاسِيّ، لا كالمُهمَّل الواحِد ...".
ابن مالك، مرجع سابق، ٢٦٥.

(٥) الشاطبي، مرجع سابق، ٥٨٢/٧، ٥٨٣ .

حيث جمعت كل ما أشبه المفرد، ومن بينها اسم الجنس، مع اشتمالها على العلة في النسب إلى الجمع بلفظه، وهي مشابهة الجمع للواحد بالوضع، بينما العبارة في التسهيل أطول، مع أنها لم تشتمل على العلة التي من أجلها نُسِب للجمع بلفظه.

الموازنات في اختلاف الرأي:

قد تختلف أراء المجتهد كثيرًا في المسألة الواحدة بحسب الأوقات والأنظار، فقد يرىَ في وقت ما لا يراه في غيره، وابن مالك مِمَّن نَصَب نفسه مِنصب الاجتهاد، فجرى في اختلافِ الأقوال في المسألة الواحدة مجراهم، وقد وازن الشاطبي بين هذه الآراء ، ومن هذه الموازنات ما ذكره في مسألة مجيء (لكِنْ) عاطفة ،وذلك عند قول ابن مالك في الألفية:

فَالعَـطْفُ مطلقًا بـ(واو، ثمّ، فا حَتّى، أَمَ، أو) كَـ(فِيك صِدقٌ وَوَفَا)
وأَتْـبَـعَت لـفـظًا فَحَسْب(بَلْ، وَلا ، لكِنْ) كَـ(لَمْ يَبْدُ امرُؤ لكِنْ طَلا)"

فوازن الشاطبي بين كلام ابن مالك في الألفية، وكلامه في التسهيل فقال:"...فالأظهر ما ذهب إليه الـناظم هنا من كون (لكِنْ) ثابتة الحكم في الحروف العاطفة ، وكثيرًا ما يخالف هنا رأيه في التسهيل[(١)]"[(٢)].

يتضح من نصّ الشاطبي أن الأساس الذي اعتمد عليه في موازنته اختلاف رأي ابن مالك بين الكتابين، فالشاطبي يُقدِّم ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية من كون (لكِنْ) عاطفة، على ما ذهب إليه في التسهيل من كونها غير عاطفة.

ومن أمثلة ذلك ـ أيضًا ـ ما ذكره الشاطبي في مسألة إثبات (فُعْلَل) في أوزان الاسم الرباعي المجرد، وذلك عند قول الشاطبي:

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ(فَعْلَلُ و(فِعْلِلٌ)، وفِعْلَلٌ ،وفُعْلُلُ
وَمَعْ(فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ) .... "

(١) قال ابن مالك في التسهيل:" وهو المجعولُ تابعًا بأحد حروفه، وهي:(الواو)، و(الفاء)، و(ثم)، و(حتَّى)، و(أَمْ)، و(أَو)،و(بل) ،و(لا)، وليس منها (لكِنْ) وفاقًا ليونس"،ابن مالك، مرجع سابق،١٧٤.

(٢) الشاطبي، مرجع سابق ،١٣٨/٥.

فوازن الشاطبي بين الألفية والتسهيل فقال:"... وعزوا نقل الفتح وإثباته للكوفيين[١]، وأن البصريين لا يثبتونه[٢]، وهو الذي رجح في التسهيل[٣] ... فالظاهر إثباته كما ذهب إليه هنا"[٤] .

المحور الثاني :صور الموازنات عند الشاطبي:

لفت انتباهي في أثناء قراءتي لشرح الشاطبي كثرة الموازنات التي عقدها بين كلام ابن مالك في النظم وكلامه في التسهيل ،ووجدته يعتذر له أحياناً ،ويكتفي بالموازنة دون اعتذار أحيانًا أخرى ،ويمكن حصر صور تلك الموازنات في ثلاث صور ،وهي :

١ـ الموازنة مع الحكم على الاعتذار بالضعف أو البعد :ومن أمثلة ذلك ما ذكره في نوع (أل) في الاسم الواقع بعد (أي) في النداء،حيث قال:" وفي كلام الناظم في المسألة اعتراض من وجهين، أو ثلاثة:

أحدها: أنه أطلق القول في(أل) وما صَحِبته، ولم يُقيِّد ذلك بالجنسية ...وقد نَبَّه على هذا في التسهيل[٥]...،فتركُ هذا التَّقييد إخلالٌ بلا بُدٍّ ... والجواب عن الأول: أنه يمكن أن يكون أطلق القول اعتبارًا بالأصل في الألف واللام، من أنها ليست للمح الصفة ولا للغلبة، ولذلك ترجع التي للمح الصفة إلى التي للتعريف المطلق، وكذلك الغالبة هي المعرفة في الأصل، لكن عرض لهما عارض طارئ، فاعتمد

---

(١) ينظر:الزجاجي،الجمل في النحو،تحقيق: علي توفيق الحمد (بيروت: مؤسسة الرسالة: دار الأمل،١٤٠٤هـ) ٣٩١ ، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (القاهرة: مكتبة الخانجي ،١٤١٨ه) ١٢٣/١ .

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، ط ٣ (مصر : وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي،١٤١٥ه) ٢٠٤/١ ، ٢٠٥، وابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق : عبد الحسين الفتلي،ط٣،(بيروت : مؤسسة الرسالة ،١٤١٧هـ)،،١٨١/٣، والفارسي، كتاب التكملة ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط٢(بيروت: عالم الكتب،١٤١٩هـ)٥٤٩، وابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت :دار المعرفة ،١٤٠٧ه)،٦٧/١ .

(٣) قال ابن مالك في التسهيل:"... وتَفْريعُ (فُعْلَل) على (فُعْلُل) أظهرُ من أصالَتِه". ابن مالك ،مرجع سابق، ٢٩١.

(٤)الشاطبي، مرجع سابق، ٢٨٦/٨ ،٢٨٨ .

(٥) ينظر: ابن مالك، مرجع سابق ،١٨١.

الناظم على الأصل، وعلى كثرة الاستعمال فيه، وألغى غيرها لذلك، وهذا جواب ضعيف "[١].

ومن أمثلة ذلك ـ أيضًا ـ تفرقته في جمع (فَعَل) اسماً على (فِعْلان) و(فُعْلان) حيث قال:" فمن الغريب كون الناظم فرق بينهما ،فجعل(فِعْلان) سماعاً حيث قال قبل هذا : " وقل في غيرهما"، وجعل(فُعْلان) قياساً، فكان الأولى أن يعتمد على رأي واحد فيهما، إما إجراء القياس كما فعل في التسهيل[٢]، وإما بالوقوف عند ما سُمِع كالجماعة، فهذا اضطراب؛ إلا أن يكون استقرأ في (فُعْلان) كثرة لم يجدها في (فِعْلان)،وهذا بعيد ،والله أعلم"[٣].

٢ـ الموازنة مع الترجيح ،ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند حديثه عن المراد بالإسناد في علامات الاسم حيث قال :"...فالإسنادُ في كلام النَّاظمِ هو الحقيقي بلا بُدٍّ؛ لأنَّه جعله من خصائص الاسم، فهو بذلك موافقٌ للنَّاسِ، ومُخالفٌ لمذهبه في (التسهيل) [٤]، و(شرحه)[٥]، بدليل إطلاقه هنا، إذ لو كان بمذهبهِ هُنا مُوافقًا له هنالك لجعلَ الإسناد إلى المعنى، كما جعله في (التسهيل)،وإلا دخل عليه في التعريف(الفعلُ)، و(الحرفُ)، و(الجملةُ)، وهو لم يفعل ذلك، بل قال:(ومُسندٍ للاسم) فنسب الإسناد إلى الاسم، ولم ينسبه إلى المُسمى، فعُلم بذلك مُوافقتُهُ للجماعة، وهو المذهب الصحيح"[٦].

٣ـ الموازنة دون ترجيح ،ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند حديثه جواز تجرد اسم العين من الألف واللام حيث قال بعد أن ذكر وجهين يعترض بهما على الناظم:"... ووجه ثالث: وهو أن مثل بـ(النعمان) وجعله مما يجوز تجرده من الألف واللام وعدم تجرده...فقال في التسهيل: بعد تقرير أن ذا الغلبة تلزم نلزمه اللام غالباً إذا كان معرفاً بها قبل ذلك[٧]،ومثله ما قارنت الأداة نقله أو

---

(١) الشاطبي، مرجع سابق ،٥/٣٢٠،٣١٨.
(٢) ينظر: ابن مالك، مرجع سابق ، ٢٧٦.
(٣) الشاطبي، مرجع سابق، ٧/١٥٨،وينظر: على سبيل المثال :١/٢،٦٥٩/٧٠.
(٤) ينظر: ابن مالك ،مرجع سابق، ٣.
(٥) ينظر: ابن مالك ،مرجع سابق،١/٩ ، ١٠.
(٦) الشاطبي ،مرجع سابق ،١/٥٠،٤٩.
(٧) ينظر: ابن مالك ،مرجع سابق، ٣١.

ارتجاله...وهذا مناقض لما نص عليه في نظمه هذا ،فأحد الموضعين غير صحيح"[1].

المحور الثالث :شخصية الشاطبي في الموازنات:

برزت شخصية الشاطبي الاجتهادية في كتابه المقاصد الشافية، وخير دليل على ذلك موازنته بين الألفية والتسهيل، فكان في موازنته لايكتفي بإيراد الموازنة والإشارة لها ،بل كان يتفحصها ويمعن النظر فيها، ويناقشها ، وذلك بذكر أراء العلماء فيها، وسوف أتعرض بالفقرة التالية لأبرز ملاح شخصيته في الموازنات.

اقتراح نظم بديل:

مما يدل على بروز شخصية الشاطبي عند عقده للموازنة هو اقتراح نظم بديل للألفية ،وذلك عندما يكون مرجحًا لرأي ابن مالك في التسهيل، وهذا الاقتراح لم يكن القصد منه سوى الإصلاح، وخير دليل على ذلك قول الشاطبي عند قول ابن مالك في الألفية:

ولِـ(كَريمٍ، وبخيلٍ)(فُعَلا) كَذَا لِمَا ضَاهاهُمَا قد جُعِلا

قال الشاطبي: "...فإن كثيرًا من الجموع يُجمع عليها مالم ينبّه عليه، ويكون ذلك قياسًا إما عنده على ما نصّ عليه في التسهيل اختيارًا له، وإمَّا عند غيره، وإذا تتبَّعْتَ ذلك في كلامه وجدتَه، ولم أكن لأُورِدَ عليه الاعتراض بما نقصه من ذلك لكون هذا المختصر لا يحتمله، إذ لا يتأتى فيه الاستيفاء، ولا قصد الناظم ذلك، وإنما جيء بالاعتراض هنا بالنقص من جهة أنَّه كان قادرًا على أن يأتي بمثالٍ، وكان المثال الثاني يُشير به إلى معنى (مُفْعِل)، أو إلى معنى (مُفاعِلٍ)، فيقول: (ولِكَرِيمٍ ونَبِيءٍ)، أو يقول: (ولِكَريمٍ وجَلِيسٍ) فيُعطي زيادةَ معنى وتمامَ فائدةٍ"[2].

ومن أمثلة ذلك ـ أيضًا ـ أن الفعل الماضي المبني المبدوء بـ(التاء) الزائدة للمجهول، مثل: تَكلّم، فإنه يُقال فيه: تُكُلِّم، بضمّ الأول والثاني،و(التاء) التي تكون في أول الفعل تأتي للمطاوعة وغيرها، فهل ضمّ الحرف الأول والثاني

(١)الشاطبي ،مرجع سابق ، ٥٧٦/١.
(٢) الشاطبي، مرجع سابق ، ١٦٤/٧-١٦٥ .

مقصور على المبدوء بـ(تاء) المطاوعة فقط، أو هو في كل فعل مبدوء بـ(تاء)، سواء كانت للمطاوعة أم لغيرها ؟

وقد تعرض الشاطبي لهذه المسألة عند قول ابن مالك:

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ (تَا) الْمُطَاوِعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

فعقد الشاطبي موازنة بين ما ذكره ابن مالك في الألفية وما ذكره في التسهيل، فقال:" وعلى الناظم هنا دركٌ من وجهين: أحدهما: أن اقتصاره في تعريف ما يضم ثانيه مع الأول على ما أوله (تاء) المطاوعة تقصير؛ إذ كان ضم الثاني غير مقتصر به على ما كانت (تاؤه) للمطاوعة ، بل هو عام في ما أوله (تاء) كانت للمطاوعة أو لغيرها ... هذا تقييدٌ مخلٌ ، وقد حرّر هذا المعنى في التسهيل... فالحاصل أن هذا التقييد مخلٌ، فلو قال مثلًا:

والثاني التالي تاء زائدة فاضمم ففي الضم تمام الفائدة

أو قال:

فاجعله كالأول تعط الفائدة

أو ما أشبه ذلك لتخلص من هذا الشغب، ولا أجد له جوابًا" [(١)].

المفاضلة بين روايات الألفية:

.لم يكتفي الشاطبي بإصلاح أبيات الألفية بل كان يفاضل بين روايات الألفية ، ويفحصها ويناقشها، وقد أشار الشاطبي إلى أن النسخة التي أعتمد عليها في الألفية أصح النسخ، وذلك عند قول ابن مالك:

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

حيث قال:" وجدتُ في نسختي - وهي فيما أظنُّ من أصحِّ ما يُوجَدُ من هذا النظم -: (كذاك همزُ آخرٍ) بإضافة الهمز إلى آخر"[(٢)].

ومن الأمثلة التي تدل على مناقشة الشاطبي لروايات الألفية ما ذكره عند قول ابن مالك:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسندٍ للاسم مَيزُهُ حصل

فنبّه الشاطبي إلى أن هناك رواية أخرى لبيت ابن مالك وأعربها ،وبين ما فيها ،وذكر أن الرواية الأخرى في إعرابها إشكالاً، وأن الرواية التي ذكرها أحسن

(١) الشاطبي ، مرجع سابق،١٨/٣ــ١٩.

(٢) الشاطبي ، مرجع سابق،٤٠١/٨.

وأسلم من الاعتراض، ولذلك اعتمدها، حيث قال:" ويروى: (ومُسندٍ للاسم تمييزٌ حصل) وهو بمعنى الأول إلا أن في إعرابه إشكالاً فيصعب تنزيله بسبب ذلك على المعنى المُراد فانظر فيه، وذلك أن قوله: (للاسم) إما أن يجعله خبر المبتدأ الذي هو (تمييزٌ) فيتعلق حينئذٍ باسم فاعل مقدَّرٍ، و(حصل) في موضع الصفة لـ(تمييز)، كأنه قال: (للاسم) تمييزٌ حاصِلٌ بالجرِّ والتَّنوين وكذا وكذا والإسناد، والمعنى على هذا غيرُ صحيحٍ؛ إذ الإسنادُ من حيث هو إسنادٌ غيرُ مختصٍّ بالاسم لاشتراك الفعل معه فيه...وإما أن تجعل (للاسم) متعلقًا بـ(مسندٍ)، و(تمييز) مبتدأ خبره (حصل)، كأنه قال: تمييز حصل بالجرِّ والتَّنوين وكذا الإسناد للاسم، والمعنى على هذا أيضًا لا يتمُّ؛ لأنَّ التمييز لا يُدرى لماذا هو، أللاسم أم للفعل أم للحرف...وعلى الجُملة فالعبارةُ الأولى أحسنُ وأسلمُ من الاعتراض، فلذلك اعتمدتها وبالله التَّوفِيق"(١).

استخدام أسلوب الحوار وإيراد الأسئلة:

مما يحسب للشاطبي في موازنته أنه عندما يعقد الموازنة لايكتفي بالموازنة والترجيح بل يستخدم أسلوب الحوار، ويورد بعض الأسئلة والافتراضات التي قد تطرأ في ذهن القارئ، ولا غرابة في ذلك فقد ذكر الشاطبي في كتابه الإفادات والإنشادات:" أن العالم بعلم ما لا يسمى عالما بذلك العلم على الإطلاق حتى تتوفر فيه أربعة شروط:

أحدها :أن يكون قد أحاط علمًا بأصول ذلك العلم على الكمال، والثاني: أن تكون له قدرة على العبارة عن ذلك العلم، والثالث: أن يكون عارفاً بما يلزم عنه ،والرابع: أن تكون له قدرة على دفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم"(٢).

وهذه الشروط التي ذكرها الشاطبي كان لا بد أن يتمثل بها ويطبقها، والمطلع على شرحه يجدها مبثوثة في ثنايا شرحه ، وسأذكر بعض الأمثلة التي تبين مدى قدرة الشاطبي على طرح بعض التساؤلات والافتراضات والإجابة عنها، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند قول ابن مالك:

وَخُفِّفَتْ (إنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إذَا مَا تُهْمَلُ

(١)الشاطبي ، مرجع سابق،٥١/١.

(٢)الشاطبي ، الإفادات والإنشادات ،تحقيق: محمد أبو الأجفان،(بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤٠٣ه)،١٠٧.

فأورد الشاطبي افتراضًا وهو أن كلام ابن مالك قد يفهم منه التناقض؛ لأنه نص أولًا أن هذه (اللام) تلزم، ثم ذكر أنها قد يستغنى عنها، ومن شأن ابن مالك في مثل هذا أن يأتي بلفظ يفيد الغلبة أو الشيوع، ولكنه لم يفعل، فاقتضى كلامه التناقض، ثم أجاب الشاطبي عن هذا بأن مُراد ابن مالك هو أن هذه (اللام) تلزم في القياس، فلا تسقط وإن أمن اللبس، وأن قوله:(ربما استغنى عنها) يعني به السماع عند أمن اللبس .

وذكر أن الدليل على أن هذا هو مُراد ابن مالك هو قوله:(ربما)؛ لأن ابن مالك جعل الندور فيما أمن فيه اللبس، ومواضع أمن اللبس لا توصف بالندور لكثرة قرائنها الدالة عليها، فمُراد ابن مالك هو ندرة إسقاطها سماعًا، وأن هذا لا يقاس عليه، كما استدل الشاطبي بأن ابن مالك لو كان يريد القياس لما أتى بـ(ربما) التي تقتضي ترك القياس عند ابن مالك[١].

ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند قول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا(اخْلَوْلَقَ)(أَنْ) مِثْلَ(حَرَى) وَبَعْدَ(أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نـزُرَا

رأى الشاطبي أن ابن مالك خالف رأيه في التسهيل في (أوشك)، فجعلها في الألفية في قسم (عسى)، فهي إذًا عنده من أفعال مقاربة الفعل في المخيلة والرجاء، وجعلها في التسهيل في قسم (كاد) [٢]، فهي عنده من أفعال مقاربة الفعل في الوجود ،والمعنيان متباينان.

ثم أورد الشاطبي تساؤلًا وهو أنه إن قيل: إن تفسير الجوهري لمعنى (أوشك)[٣] يؤذن بأنها بمعنى(كاد)وهو (أسرع)، فإن الجواب على ذلك هو أن ما ذكره الجوهري ليس على حقيقته؛ لأنه إن أخذنا بظاهر تفسير كلام الجوهري، وقيل إن كلامه على سبيل الحقيقية لزم أن تكون (أوشك)من أفعال الشروع[٤].

---

(١) ينظر: الشاطبي ، مرجع سابق ،٢ /٣٩٢.
(٢) ينظر: ابن مالك ، مرجع سابق ،٥٩.
(٣) ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، ط٤(بيروت: دار العلم للملايين،١٩٨٧م).،٤/١٦١٥(أوشك).
(٤) ينظر: الشاطبي ،مرجع سابق ،٢/٢٧٧ .

الخاتمة:

لا يسعني - وقد انتهيت من هذه الورقة - بحمد اللَّه - إلا أن أقدِّم بين يدي القارئ خلاصةً موجزة مشتملة أهم النتائج فأقول:

- **قامت موازنات الشاطبي بين الألفية والتسهيل، على عدة أسس، ومنها:**
  ــ موازنات بسبب التناقض في الآراء.
  ــ موازنات بسبب عدم التقييد في العبارة، أو لأنها توهم خلاف المراد.
  ـ موازنات ترجع إلى الأمثلة، والعبارات، والحدود.
- **تعدد صور الموازنات التي عقدها الشاطبي.**
- **عُنى الشاطبي بذكر الموازنة بين الكتابين، ومناقشتها، وكان يدافع عنه أحيانًا**
- **أن الشاطبي عند عقده للموازنة كان متصفًا فيها كلها بأخلاق العلماء، فجاءت هذه الألفاظ في غير حدة ولا تعنيف.**
- **بروز شخصية في الموازنات فقد كان يفاضل بين روايات الألفية، ويقترح عبارات بديلة لبيت الألفية.**

والحمد للَّه أولا وآخرًا، وصلى اللَّه وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع:

- **التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: عبد الحميد عبدالله الهرامة، ط٢(ليبيا، دار الكاتب، ٢٠٠٠م).**
- **ابن جني، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار(القاهرة : دار الكتب المصرية، ١٣٧٢هـ).**
- **الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، ط٤(بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).**
- **أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (القاهرة: مكتبة الخانجي ،١٤١٨هـ).**
- **الزاملي ،إسماعيل خلباص ،الموازنة منهجاً نقدياً قديماً وحديثاً ،(رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩م) .**

- الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد (بيروت: مؤسسة الرسالة: دار الأمل،١٤٠٤هـ) .
- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق : عبد الحسين الفتلي،ط٣، (بيروت : مؤسسة الرسالة ،١٤١٧ه).
- سيبويه، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،(القاهرة :مكتبة الخانجي،١٤١٢هـ).
- الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ،تحقيق/عبد الرحمن سليمان العثيمين، وآخرين(مكة المكرمة ،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ،٢٠٠٧م).

الإفادات والإنشادات ،تحقيق: محمد أبو الأجفان،(بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤٠٣هـ).

- ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت :دار المعرفة ،١٤٠٧هـ).
- الفارسي، كتاب التكملة ،تحقيق: كاظم بحر المرجان،ط٢(بيروت: عالم الكتب،١٤١٩هـ)
- الفيروز آبادى، القاموس المحيط، (بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر،٢٠٠٥م).
- ابن مالك،

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، (القاهرة: دار الكاتب العربي،١٣٨٧هـ).

شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد،ومحمد بدوي المختون (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،١٤١٠هـ)

- المبرد، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ،ط ٣ (مصر: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي،١٤١٥هـ).
- ابن منظور ، لسان العرب ،(دار صادر ،بيروت،١٤١٤هـ).